كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية / قسم الفلسفة

المقياس: المنطق متعدد القيم / الأستاذ المحاضر: ك . كريم

الفئة المستهدفة: س1 ماستير فلسفة عامة

المحاضرة الأولى: مدخل إلى المنطق متعدد القيم

**مدخل**: مد أضحى لزوما تقييد النشاطات العقلية بقوانين بغرض تنظيم الأفكار وتحقيق النظريات والمعارف، استبان حينئذ شأن المنطق في تاريخ الأبحاث العلمية والفلسفية. ولا يرتاب عاقل بشأن أثر المنطق بمباحثه و إسهاماته الكبيرة، إذ كان ولا يزال إسهامه فاعلا وجيها في تطور العلوم والفلسفات على مر الأزمنة والعصور. هذا ويعتد لأرسطو طاليس بشأن عظيم في تقعيد وتجديد منابع المعرفة البشرية. كذا كان ينظر لطبيعة المعارف من جهة أنطولوجية و إبستيمولوجية و أكسيولوجية. وغني عن البيان أن الرافد الأكسيولوجي يشير على نتائج الأبحاث المنطقية ومقارباتها الإبستيمية التطورية في محطات تاريخية مبتدؤها أعمال أرسطو المنطقية حيث انحصرت القيم المنطقية لديه في ثنائية (الصدق والكذب) أو( النفي والإثبات) وقد اعتبر مبادئ العقل ثوابت البناء العلمي للأنساق والبنى المعرفية إجمالا، منوها بمبدأ عدم التناقض (الذي يتضمن القيمتين) وعلى إثرهما يتخلى العقل عن مبدأ الثالث المرفوع. أعقبت الأبحاث المنطقية الأرسطية أبحاث أكثر حداثة ووجاهة من جهة مقاربتها لمتطلبات العلوم الحديثة والمعاصرة نحو الأبحاث التي عرضها "لوكازيفيتش"([[1]](#footnote-1)\*) حديثا.

 إن الصور المنطقية ومبادئ العقل ومقولاته، وقوانين الفكر قد تمت صياغتها من خلال وثبات نمائية تقدمية، نحا من خلالها العقل الباحث عن الحقيقة نحو استخلاص أنجع الطرائق والأسس المنطقية بغرض تقويم مسارات الفكر البحثية من جهة، وعرض البدائل الكشفية لإرساء أبنية وأنساق منطقية تنزع إلى تقصي قيم المعرفة في تكثرها ونفعها الذاتي والموضوعي على حد سواء.

**01/ في فضل منطق أرسطو على تطور المنطق**: لا يسعنا الحديث عن نظريات المنطق وقوانينه ومبادئه الشاملة من دون التعرض بنصيب من البيان الاستقرائي لكرونولوجيا تطور الأبحاث المنطقية، ومن ثمة الإبانة عن وجه الضرورة لمنطق أرسطو و أثره على تقدم فهمنا لنظريات المنطق اللاحقة. إن التطور التاريخي لنظريات المنطق منذ جمع أرسطو أبحاث المنطق في أيما مبحث تشير إلى لازمتين رئيسيتين: إحداهما دالة على دقة ووجاهة كشوفات المنطق الأرسطية إذ لا زالت عالقة بنظريات المعرفة، موصولة بقيمها ومبادئها ومقولاتها المختلفة، وفي ذلك ما يبرر ضرورة منطق أرسطو وحاجة العلم والعقل له على السواء. " ألم يقل كانط إنه أثناء الألفي سنة التي مرت عبلى ميلاد أرسطو لم يسجل المنطق أي تقدم ولو قليل. وفي بداية القرن العشرين عبّر العالم الروسي ي. أ . بوبروف عن الفكرة الذاهبة إلى أن نسقا منطقيا واحدا جديرا بالاهتمام هو الذي تشكل حتى ذلك الوقت، وهو منطق أرسطو. وقد أصبح عتيقا دون أن يأتي جديد يحل محله"([[2]](#footnote-2)). وقد أيد منطق هذه النظرية علماء وفلاسفة آخرون، ممن أقروا بنزوع الأبحاث المنطقية إلى التدافع الكشفي، اقتداء وتجديدا في آن واحد، بما يجلي وضوحا انطباق روح الفكر التاريخي مع مقتضياته العصرية، في إطار المقاربات النسبوية لمسارات تطور الفكر العلمي موصولا بالتطور التاريخي للفكر. وقد صدق إنجلز إذ يقول: " إن الفكر التاريخي لكل عصر ـ ويصدق ذلك على عصرنا ـ هو نتاج تاريخي يأخذ في الأزمنة المختلفة شكلا شديد الانغلاق، ومن ثمة مضمونا شديد الاختلاف. فعلم الفكر إذن كأي علم آخر هو علم تاريخي، علم التطور التاريخي للفكر الإنساني،... ونظرية قوانين الفكر ليست حقيقة أبدية على الإطلاق، لقد بقي المنطق الصوري نفسه مجالا لمجادلات عنيفة منذ أرسطو حتى يومنا"([[3]](#footnote-3)).

02/ **محاولات جادة في تطور المنطق متعدد القيم**: مدارس تلت محاولات أرسطو الجادة في بعث الانفتاح الجاد لتحقيق مآلات النماء الفكري المنطقي، حصلت مع المدارس الوسيطية في الفلسفتين الإسلامية والمسيحية، عرضت لفرضيات منطقية قضوية مجاوزة لنسق أرسطو، من دون قطيعة معها، نحو ما حصل مع مفكرينا الإسلاميين والعرب، " فقد تمسك المناطقة العرب بقانون الثالث المرفوع، فنجدهم يأخذون به حين يعرفون القضية بأنها قول يمكن أن يقال لقائله، إما أن يكون صادقا فيه أو كاذبا، وبعبارة أبسط هي جملة خبرية تحتمل الصدق أو الكذب، ولذلك أطلقوا على القضية اسم القول الجازم، ذلك أن القول الجازم يقال لجميع ما هو صادق وكاذب، أما الأقاويل الأخرى، فلا يقال لشيء منها أنه جازم، كما لا يقال أنه صادق أو كاذب"([[4]](#footnote-4)). كذا كان لمفكري الفلسفة المسيحية موقف فيه من الجدة ما ينبئ بنزوع الفكر المنطقي إلى تجديد أنساقه ومقولاته، المضافة إلى منتوج المنطق التقليدي عموما. في العصور الوسطى المسيحية نعثر على فلسفة القديس أبيلارد Abelard (1079ـ 1142) المنطقية يأخذ فيها بقانون الثالث المرفوع، حيث يستند في قاعدتيه اللتين تكون ما يسمى الآن بجدول صدق عامل النفي، وأعني القاعدتين " إذا كان الإثبات صادقا فإن النفي يكون كاذبا، وإذا كان النفي صادقا فإن الإثبات يكون كاذبا، كما برهن أبيلارد على تكافؤ القاعدتين المعروفتين تحت اسم 'الإثبات بالإثبات' و 'النفي بالنفي' وعلى إمكانية اشتقاق كل منهما من الأخرى بواسطة الرد إلى المحال أو البرهان بالخلف، الذي يستند إلى قانون الثالث المرفوع، وبثنائية القيم وبقانون عدم التناقض [[5]](#footnote-5).

 **02/ في رد المنطق متعدد القيم إلى منطق أرسطو**: لأن الأبحاث المنطقية نمائية تطورية على الدوام، فقد آثر المنطقيون تقويم وتتجديد أبنية المنطق وأنساقه، مد آمنوا أن المنطقين الرياضي والصوري ليسا بكفيلين كفاية بإحراج المنطق من عقمه واستكانيته. إذ " يشير الاستعراض المنطقي لأبحاث المنطق حتى صدور البرنكيبيا إلى أن المنطق التقليدي منطق ثنائي القيم، بمعنى أن القضية الواحدة قد يكون لها أحد القيمتين، إما أن تكون القضية صادقة True أو أن تكون كاذبة False وقد تم التعبير عن هذه الخاصية التي تكتسبها القضايا بصورة واضحة وصريحة في ذلك المبدأ المنطقي الهام الذي صاغه أرسطو قديما بعنوان 'مبدأ الثالث المرفوع' "([[6]](#footnote-6)). ولا ريب أن التطورات العلمية في نسبها لأبحاث المنطق الرياضي قد أكدت ضرورة الانفتاح على بعض القضايا والمشكلات الرياضية التي لها شأن في تغيير مسار قيم المنطق وأنساقه الراهنة. حصل هذا الكشف المستجد في القرن التاسع عشر، حيث بينت الدراسات " عن إمكانية التفكير بصورة أوسع وأشمل بعيدا عن المنطق الثنائي القيم. وعلى سبيل المثال نحن نجد أنه من الصعب في كثير من الأحيان في الرياضيات وبعض فروع العلم الأخرى، أن يصرح بقيمتين للقضايا، إما لأنه لا يمكننا أن نبرهن على صدق القضايا أو كذبها، أو لأن نسبة أي من قيمتي الصدق والكذب للقضايا يفضي بنا إلى تناقضات Contradictions وقد أثبتت نظرية فيرما Fermat صحة هذا الرأي الأخير، حين ذهب هذا الرياضي الحاذق إلى أنه لا يمكننا أن نحل المعادلة xn+ yn= zn في حالة ما إذا كانت (<n2) ... لقد أجبر هذا الموقف الأخير المناطقة على السعي وراء محاولة العثور على قيم Values أخرى بدلا من صادق وكاذب لبعض القضايا، وبالتدريج اتجه المناطقة إلى تصورات الجهة Modal concepts مثل: ممكن Possible ـ مستحيل Impossible ـ حادث Contingent ـ ضروري Necessary/ ومثل هذه التصورات يمكن أن ننسبها للقضايا، التي ليست هي صادقة أو كاذبة"([[7]](#footnote-7)). و قد أورد ابن رشد في كتابه حديثا عن منطق القضايا لأرسطو عقب فيه عن عرض ملخص كتاب العبارة لأرسطو طاليس، وقد تضمن الكتاب فصولا يعرض من خلالها أرسطو لمجاوزة المنطق ثنائي القيمة إلى المنطق متعدد القيم. و مما أورده ابن رشد في شأن متن 'العبارة' قوله: " واما القضايا الثلاثية فإنها ضعف القضايا الثنائية، ومقابلاتها ضعف مقابلاتها. فقولنا **:** يوجد إنسان عدلا. فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثا محمولا إلى ما يحمل (عدلا) فإن التناقض حينئذ يقال على ضربين: ومثال ذلك قولنا: " يوجد إنسان عدلا:. فقولنا 'يوجد' شيء ثالث مقرون بما في هذا الإيجاب، إما اسم وإما كلمة، فيحصل من قبل ذلك أربعة: إثنان منها يكون حالهما في المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال العدميتين عندهما، والإثنان الآخران ليسا كذلك. وأعني بقولي هذا أن قولنا 'يوجد' إما أن يقرن ويضاف إلى قولنا 'عدل' أو إلى قولنا: 'لاعدل' وكذلك السلب أيضا فيصير أربعة"([[8]](#footnote-8)). فقولنا:

يوجد قانون شرعي (قضية إيجابية) سلبها: ليس يوجد قانون شرعي

وقولنا: يوجد قانون لا شرعي سلب القضية هو قولنا: ليس يوجد قانون لا شرعي

كذا أبان ابن سينا عن أوجه الصدق والكذب أو حالات النفي والإثبات في القضايا التي توجب النفي والإثبات تبعا لافتراضات لازمة مقننة القيمة، نحو قولنا:

ــ سعيد يوجد صادقا. فإن هذه القضية تكون صادقة في حالة ثبوت الصفة المحمول (صادقا) فقط، وتكذب القضية فيما سوى ذلك.

ــ وقولنا: سعيد ليس يوجد صادقا. فتلك قضية معاكسة للأولى إذ تصدق في كل الحالات الاحتمالية إلا في واحدة تكون كاذبة، وهي التي تشير على ثبوت صفة الصدق على سعيد (المحمول).

ــ وقولنا سعيد ليس يوجد لا سعيدا . هذه القضية تصدق في حالتين : إذا كان سعيد صادقا و إذا كان سعيد معدوما . وتكون كاذبة في باقي الحالات.

ــ أما قولنا: سعيد يوجد لا صادقا. فحكمها عكس حكم القضية السالفة الذكر: أي أن هذه القضية تكذب في حالتين فقط (الثبوت والعدم = إذا كان عادلا أو معدوما، وتصدق في باقي الحالات الافتراضية الممكنة.

 والأصل فيما جرى عرضه بخصوص آية تعدد قيم المنطق هو نزوع المنطقيون التالون على عصر أرسطو إلى تذرير قيم المنطق في المنطق القضوي اتفاقا أو اختلافا بين علماء المنطق. وقد كان للمسلمين فضل بيّن الأثر على المنطقييين المحدثين والمعاصرين، بينهم جماعة بور روايال ولوكازيفيتش وآخرون. وكل ذلك إنما يرتد إلى انفتاح العقلانية المنطقية على ما بدا منغلقا في عصور سالفة، لينحو العقل منحى الخوض في الممكنات والضروريات، وبعض أضرب الاحتمالات الراجحة في ما يمكن أن ترتد إليه القضايا المنطقية **من تموضعات متكثرة القيمة.**

**خاتمة**: لا شك أن المنطق بتشكيلاته العديدة ما فتئ يحقق انتصارات عرفانية، أحاطت بقضايا الصورنة مثلما اهتمت لشأن الواقع المادي، وبين الكلاسيكي والمعاصر في تاريخ المنطق وثبات وتقويمات إبستيمية أبان العقل المنطقي خلالها على حتمية الانفتاح البنيوي المنطقي على كلما من شأنه أن يزيح عن العقلانيات البخثية عقبات وتعقيدات المشكلات، كذا تحقيق التماهي والتناغم المعرفي بين مختلف المسائل الموصولة بالعلوم والفلسفات المختلفة، وقد تأكدت الغائية ذاتها مع أبحاث المنطق متعدد القيم.

1. ( \*) ـ لوكاشيفيتز جان (1878 ـ 1956) عالم منطق صاحب الكثير من الأفكار الجديدة في علم المنطق منها المنطق المتعدد القيم، الترميز الخالي من الأقواس... اعتباره التاريخي للمنطق الرواقي الشكل الأصلي للمنطق القضوي الحديث. أراد لوكاشيفيتز من منطق ثلاث القيم أن يعكس أفكار أرسطو حول الأفكار المستقبلية العارضة في de interpretatione إذا صدقت اليوم القضية 'سوف تحدث معركة بحرية غدا' سوف يبدو أن حدوثها محدد سلفا أو محتّم. إذا بطلت فإن عدم حدوثها يبدو محتما، لكن مبدأ ثنائية القيم يقر أن أية قضية إما أن تكون صادقة أو باطلة. لضمان عارضية الحوادث المستقبلية اقترح لوكاشيفيتز ألا تعتبر قضايا المستقبل النحوي صادقة ولا باطلة بل تتخذ قيمة صدقية ثالثة 'غير محدد' أو 'ممكن' يتم تعريف منطق لوكاشيفيتز ثلاثي القيم عبر المصفوفات التالية: حيث 1 تعني صادقة 0 تعني باطلة و ½ غير محددة". (دليل أكسفورد للفلسفة، ج2، من ظ إلى ي، تر، نجيب الحصادي، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الجماهيرية العربية الليبية، ص 839). [↑](#footnote-ref-1)
2. ـ الكسندر ماكوفلسكي، تاريخ علم المنطق تر، إبراهيم فتحي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص 07. [↑](#footnote-ref-2)
3. ـ المرجع السابق نفسه، ص 07. [↑](#footnote-ref-3)
4. ـ محمود محمد علي محمد: المنطق متعدد القيم عند يان لوكاشيفيتش، أسيوط، مصر، 2010، ص 05. [↑](#footnote-ref-4)
5. (4) ـ المرجع نفسه، ص ص 05 ـ 06. [↑](#footnote-ref-5)
6. ـ ماهر عبد القادر محمد علي: التطور المعاصر لنظرية المنطق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988، ص 15. [↑](#footnote-ref-6)
7. ـ المرجع نفسه، ص 16. [↑](#footnote-ref-7)
8. أبو الوليد بن رشد: تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص 96. [↑](#footnote-ref-8)